



الالاف من انصار جماعة الاخوان المسلمين يؤدون صلاتهم ظهر أمس الجمعة في ساحة التحرير بالقاهرة (أ ف ب)

تظاهرات "عودة الشرعية" تستمر وشفيق يؤكد ثقته بالفوز

الذي سيختار رئيس مصر هو الناخب وهناك من يحاول الففز على كلمة مصر". وتقول اللجنة العليا للانتخابات إن قرارها إرجاء الإعلان عن النتائج النهائية هو لإفساح المجال أمامها للنظر في الطعون المقدمة من الطرفين. وأكد المستشار عمر سلامة، عضو الأمانة العامة بلجنة انتخابات الرئاسة في مصر، أن اللجنة أرسلت إلى المحاكم الابتدائية طلب، بعض الأوراق الرسمية "الأحزان" الخاصة بجولة الإعادة للانتخابات الرئاسية في عدد من المحافظات".

ويأتي ذلك في ضوء عملية فحص الطعون المقدمة إلى اللجنة من المرشحين، وما تضمنته من وقائع.

الإعلان الدستوري

وقد طلبت ١٨ منظمة حقوقية في بيان مشترك المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإجراء استفتاء شعبي بشكل فوري على الإعلان الدستوري المكمل المثير للجدل. وقد ندد البيان بالإعلان وما تلاه من قرارات تكشف عن إصرار شديد لتجسيم صلاحيات الرئيس إلى أقصى حد ممكن حسب ما ورد في البيان.

النهائية"، واعتبر ان حملة منافسه محمد مرسي سارعت إلى نشر نتائج جزئية. ومضى قائلاً "لا أمل إلى النخول في لعبة الأوراق، وسيأتي وقت كي تنشر اللجنة أوراقها الرسمية".

وقال أيضا "الهدف هو أن تضع الحقيقة ونعرف ان الحقيقة والحق لدى اللجنة العليا للانتخابات، وتوقع أن نعلن ما لديها من كل احصاءات".

وتحدث أيضا عما تردد في وسائل الإعلام وتصريحات المسؤولين حول عمليات تسويد بطاقات تصويت في ١٢ محافظة في إشارة إلى تقارير عن العثور على بطاقات تصويت تم ملؤها لصالح المرشح مرسي.

وأضاف "ثقف في أن جهات القانون المختصة سوف تطرح كل ما يتعلق بهذا الموضوع على الرأي العام المصري". كما اعتبر أن هناك محاولات لفرض الضغوط على لجنة الانتخابات من خلال "المظاهرات وحملات التخويف والترجيع الإعلامي".

وأضاف "هذه المحاولات تتعارض مع أبسط قواعد الديمقراطية، دعونا نهدأ حتى إعلان النتيجة الرسمية"، وقال "تؤمن أن

المقرر تنظيمها الجمعة في ميدان التحرير والمحافظات للمطالبة بالغاء الإعلان الدستوري المكمل ووقف قرار حل مجلس الشعب.

ونكر بيان للجبهة أن أعضاء وأنصار الجبهة السلفية سوف ينظمون مسيرة تخرج بعد صلاة الجمعة من مسجد التوحيد بمنطقة عمرة شرق القاهرة متجهة إلى ميدان التحرير بوسط القاهرة سيراً على الأقدام.

ثقة بالفوز

وكان احمد شفيق المرشح لرئاسة مصر قد قال إنه استنادا إلى أرقام فرز لجان الانتخابات في جولة الإعادة "أثق كل الثقة في أنني ساكون الفائز الشرعي بالانتخابات".

وقال شفيق في مؤتمر صحفي هو الأول له منذ انتهاء التصويت يوم الأحد الماضي أنه لا يستيق قرار اللجنة العليا للانتخابات بشأن النتيجة النهائية "ولا أقفز عليها وسوف أحترم كلمتها".

وأضاف أنه منذ انتهاء التصويت وبدء عمليات الفرز "لم نسع إلى جدل وقد التزمنا الصمت وقررنا انتظار النتيجة

للشرطة العسكرية والمخابرات الحربية وكذا استمرار عمل الجمعية التأسيسية المنتخبة للقيام بتهيئتها في إعداد مشروع الدستور الجديد وعدم السماح بتعطيل أعمال الجمعية أو إنشاء جمعية أخرى لا تستند لشرعية استفتاء مارس ٢٠١١.

كما قرر حزب النور المشاركة بقوة في الميونيية، وصرح الدكتور يسري حماد المتحدث الرسمي بأن الحزب قام بحشد أبنائه من جميع المحافظات للمشاركة في الميونيية بميدان التحرير وجميع ميادين المحافظات اعتراضا على صدور الإعلان الدستوري المكمل بما فيه من اعتداء على حق الشعب المصري في تقرير ما يناسبه

ودون وصاية من المجلس العسكري. وكذلك رفض قرار حل مجلس الشعب أو التلاعب في إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية ورفض تدخل المجلس العسكري في عمل الجمعية التأسيسية سواء بالصاوية على التشكيل أو طريقة التصويت أو الاعتراض على بنود الدستور التي ستفق عليها القوى السياسية بالمعايير التي وضعت سابقا.

في نفس السياق، أعلنت الجبهة السلفية مساء الخميس مشاركتها في الميونيية

القاهرة/ BBC

توافد آلاف المتظاهرين على ميدان التحرير لينضموا إلى المتواجدين في الميدان استعدادا للمظاهرة الجمعة الحاشدة تحت اسم "لا لانقلاب" أو "عودة الشرعية" بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين وثراعتها السياسي حزب الحرية والعدالة وحركة شباب ٦ أبريل.

وبدأت الاستعدادات للمظاهرة بنصب منصة رئيسية يتم من خلالها ترديد هتافات تطالب بالغاء الإعلان الدستوري المكمل والغاء حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب والتراجع عن منح ضباط بالجيش سلطة الضبطية القضائية.

وأعلن حزب الحرية والعدالة مشاركته الشعب المصري وقواه السياسية والثورية في جميع الفعاليات الجماهيرية حتى تحقق مطالبه.

وقال إنه سيشارك تحت شعار "في الميدان حتى عودة البرلمان" لتحقيق عدد من الأهداف منها عودة مجلس الشعب المنتخب لانعقاد حتى يقوم بواجباته التشريعية والرقابية والغاء الإعلان الدستوري والغاء قرار منح حق الضبطية القضائية

في الحدث

حازم مبييضين

مرسي وشفيق يؤكدان والعسكر يحكمون

استبق مرشح الإخوان المسلمين النتائج الرسمية لانتخابات الرئاسة المصرية فنصب ذاته رئيسا للمصريين ولم يتورع عن توجيه خطاب النصر لمؤيديه الذين احتشدوا في ميدان التحرير مهللين مكبرين، وكذلك فعل مرشح الفلول كما يسميه خصومه وإن بأسلوب مغاير فقد أكد أن المعطيات المتوفرة بين يديه تؤكد فوزه، لكنه ترك للجنة العليا للانتخابات أن تعلن ذلك، لكنها عوضا عن ذلك أجلت الإعلان عن الفائز لحين الانتهاء من الطعون التي تقدم بها كلا المرشحين، فظل الأمر عائما، بينما استغل المجلس العسكري الحاكم الفرصة فأصدر اعلانا دستوريا مكملا نزع فيه معظم صلاحيات الرئيس المقبل، وتركه منزوع الدسم كما يتندر المصريون.

الإخوان لم يسكتوا وقرروا العودة الى الشارع، ومطلبهم هو اعلان مرشحهم رئيسا ويعني ذلك تماما الضغط على لجنة الانتخابات العليا لاعلان مرسي فائزاً بغض النظر عن نتائج الاقتراع والطعون المقدمة من طرفي الصراع على المنصب، والعسكر لم يسكتوا ونشروا ألياتهم على مدخل العاصمة، وكثفت دوريات مدعمة بأليات خفيفة وجودهم من خلال المرور ببعض المناطق بأطراف العاصمة المصرية وتمرکز بعضها أمام عدد من الوزارات والمباني الحكومية، بعد تدفق أعداد من الإخوان من المحافظات القريبة لمنع التلاعب في نتيجة الانتخابات

لمصلحة مرشح العسكر ونظام مبارك. نعرف أنه ليس بين حكام مصر من العسكريين اليوم، من هو على شاكلة المشير السوداني عبد الرحمن سوار الذهب، الذي سلم السلطة للشعب في الموعد المحدد، ورفض منصب الرئيس، فهو لاء ليسوا طارئين على نعيم السلطة، وهم إبان حكم مبارك تمتعوا بامتيازات هائلة، يبدو صعبا عليهم التخلي عنها، خاصة وأنها تضاعفت برحيله، ويات الضمور على المزيد منها رهن قرارهم، والمدهش أن كلا المرشحين يمنحهم الفرصة للتشبيك بالسلطة، تحت زعم الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي، وبما يعني في آخر الأمر، العودة إلى نقطة الصفر التي تدفق فيها المصريون الى الشوارع، لاستعادة حقهم في اختيار حكامهم.

يحق لنا اليوم السؤال إن كان كل ماجرى في مصر يندرج تحت نظرية المؤامرة، وأن كل ما شاهدناه لم يكن أكثر من فلم هندي ممل وطويل، وأن العسكر حين تخلوا عن مبارك وتركوه لمصر لم يكونوا معنيين بمطالب شعبيهم بقدر ما وجدوا الفرصة مناسبة للتخلص من دكتاتور لم يمتلكوا الجراءة حتى في احلامهم على مجرد التفكير بالتخلص منه والحلول محلّه، فاعطاهم ميدان التحرير بطاقة التأهل، فلعوبوا على أقل من مهلهم، وهم يستغلون اليوم حالة الإنهاك التي أصيب بها الجميع، فيبدؤوا بتسجيل الأهداف، ولكن إلى متى؟

يتنافس مرسي وشفيق على الإعلان عن الفوز بموقع الرئيس، حتى لو بات الموقع أقل من وظيفة حاجب يقف بباب العسكر، لكن قوى الشعب المصري تفتتح اليوم عينها على ما يجري، والمؤكد أن الكلمة الفصل ستعود إليها، رغم تأكيدات مرسي وشفيق، ورغم أن كل المعطيات تؤكد أن العسكر هم حكام مصر اليوم، بغض النظر عن من يكون الرئيس.

سوريا: تقارير عن مقتل 120 والأردن يمنح اللجوء لطيار منشق

دمشق/ CNN

قال ناشطون معارضون إن حوالي ١٢٠ شخصا قتلوا على يد القوات الحكومية الخميس. وأضافت مصادر المعارضة أن غالبية القتلى سقطوا في حمص ودمشق ودرعا التي تعرضت إلى تصف عنيف. وقدر المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يتخذ من بريطانيا مقرا له، عدد القتلى الذين سقطوا في سوريا منذ بداية الثورة قبل ١٥ شهرا بأكثر من ١٥ ألفا.

من جانبها، قالت الحكومة السورية إن ٢٠ عنصرًا من الجيش السوري قتلوا في سبع محافظات من البلاد.

انشقاق طيار

على صعيد متصل، حصل الطيار السوري الحربي -الذي هبط بطائرته في قاعدة عسكرية شمال الأردن في وقت سابق من يوم الخميس- على

حق اللجوء السياسي حسبما أكد مسؤولون. وتعتبر هذه الحادثة أول انشقاق في صفوف

القوات الجوية السورية منذ اندلاع الثورة السورية في مارس/ آذار ٢٠١١. ونكرت وسائل الإعلام السورية في وقت سابق أن الاتصال قدّم مع الطيار الذي كان يقود طائرة "ميج ٢١" في جولة تدريبية. وأضاف الإعلام السوري أن الطيار العقيد حسن مرعي الحمادة كان يخلق



الدمار في حي الخالدية في وسط مدينة حمص (أ ف ب)

بالرقب من الحدود الجنوبية لسوريا عندما فقد الاتصال به قبل ظهر الخميس.

أسباب إنسانية

واتضح فيما بعد أنه هبط بطائرته في قاعدة المرفق الجوية شمال الأردن، ووصفت دمشق

الحمادة بالخائن وطالبت السلطات الأردنية بإعادة طائرته. ونقلت وكالة اسوشيتد برس للأبناء عن مسؤول أردني أن حق اللجوء السياسي منح للحمادة بناء على "أسباب إنسانية". مضيفا أنه سيغذب أو يقتل إذا أعيد إلى سوريا. من جانبه، قال أحمد قاسم المتحدث باسم الجيش السوري الحر إنهم شجعوا الحمادة على الانشقاق.

حمص

في هذه الأثناء، لا تزال اللجنة الدولية للهلل الأحمر غير قادرة على إيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى المدنيين المحاصرين في مدينة حمص. ومن غير الممكن في الوقت الراهن التحقق من عدد القتلى الذين سقطوا في حمص من مصادر مستقلة. وقالت كلارا حداد المتحدثة باسم الهلال الأحمر لبي سي إن فريق المنظمة العامل في حمص اضطر إلى الانسحاب بسبب القصف المتواصل للوضع الأمني المتدهور. وأضافت أن الفريق

صحافة عالمية



الإخوان نادمون على المشاركة في الانتخابات الرئاسية بعد حل البرلمان

قالت الصحيفة في تعليق بصفحة الرأي على التطورات الجارية في مصر إن جماعة الإخوان المسلمين لابد وأنها شعرت بالندم على اليوم الذي قررت فيه المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وذلك بعدما قررت المحكمة الدستورية العليا حل البرلمان.

وأضافت الصحيفة أن البديل أمام الجماعة كان الانسحاب من السباق الرئاسي، وجعل الانتخابات بدون خيبر، ومن ثم سيكون الرئيس القادم بلا شرعية

THE ECONOMIST

مصر في خطر وتشهد صراعاً معقداً بين الجنرالات والإسلاميين

"مصر في خطر" .. هذا هو العنوان الذي وضعته مجلة الإيكونوميست البريطانية على غلاف عددها الأخير الصادر أمس الاول الخميس، والذي استخدمت معه صورة لأهرامات يتصاعد منها الدخان، للدلالة على مدى خطورة وأهمية التطورات التي تشهدها مصر في إطار الانتخابات الرئاسية وحل البرلمان وعملية صياغة الدستور. وفي افتتاحيتها، قالت المجلة إنه بين الفوضى التي تشهدها البلاد يكمن صراع معقد على السلطة بين الجنرالات والإسلاميين، داعية الغرب إلى تأييد الإسلاميين. وتضيف الإيكونوميست قائلة: بعد عام ونصف من التفاؤل باندلاع الربيع العربي، يمر الشرق الأوسط باضطرابات مخيفة. والتطورات

الأكثر قلقاً محلها مصر، أكبر دول العالم العربي من حيث السكان. فبعد ١٨ شهرا من التقدم الفوضوي نحو الديمقراطية، يبدو أن الجيش عازم على عكس مسيرة الحرية أو على الأقل وضع "فرامل" ثقيلة لها. ولو ذهبت مصر في مسار خاطئ، فإن تقدم الديمقراطية في أي مكان آخر في العالم العربي سيكون أبداً بكثير. لكن الصحيفة تؤكد أنه برغم ذلك، فإن مصر ليس محكوما عليها بالعودة إلى الديكتاتورية. فتركيا، التي وصل فيها الجيش إلى تسوية مع المعتدلين الإسلاميين، تشير إلى نموذج للخروج من المأزق بشكل سلمي. ويمكن أن يساعد الغرب في ذلك لتوضيح أن السياسيين المنتخبين ديمقراطيون، وحتى ولو كانوا إسلاميين، يأتون في مرتبة أعلى من الجيش.

ومضت الصحيفة قائلة إن صراع السلطة بين الجيش والإسلاميين يزداد بشكل كبير، والأنباء التي تردت عن اقتراح حسني مبارك من الموت، ورغم عدم صحتها بنتيجة هذا الصراع إلا أنها تمثل مذكرا بالاحتضار السياسي الذي اعتادت أن تكون مصر عليه.

تواصل التظاهرات في

السودان احتجاجا على

خطا التقشف الحكومية

الخروطم/ أ ف ب

استخدمت الشرطة السودانية الهراوات وأطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرات احتجاج معارضة للحكومة تواصلت بشكل متقطع لليوم الخامس في العاصمة السودانية الخرطوم. وتسعى جماعات طلابية تقود مظاهرات في الخرطوم احتجاجا على خطط خفض الإنفاق الحكومي التي تتيح الغضب الشعبي من ارتفاع الاسعار ليتحول الى حركة احتجاج أوسع تطيح بالرئيس عمر حسن البشير الذي يتولى السلطة منذ انقلاب عسكري عام ١٩٨٩. ويعاني السودان من ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع قيمة العملة منذ انفصال جنوب السودان قبل. وقال نشود عيان أن نحو ١٥٠ طالبا من إحدى كليات التجارة اعاقوا حركة المرور في وسط المدينة ورشقوا الشرطة بالحجارة وهم يرددون هتافات "لا لا لا لارتفاع الاسعار" و"الشعب يريد اسقاط النظام". وأضافوا أن قوات الامن فضت الاحتجاجات باستخدام الهراوات. وفي حادث منفصل في ضاحية الخرطوم بحري قال شهود ان نساء وفتيات جلسن على مقاعد في وسط شارع رئيسي مما أدى الى توقف حركة المرور وحملن لافتات تندد بارتفاع الاسعار. وقال الشهود ان الشرطة حاولت التفاوض مع منظمي الاحتجاج لمغادرة المكان ثم أطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريقهن عندما رفضوا. وبعد ذلك اشتبكت قوات الشرطة التي تحمل الهراوات مع شبان من الضاحية رشقوها بالحجارة. وقال ناشطون ان رجلا يرتدون الزي المدني بحوزتهم هراوات فضوا احتجاجا ثالثا من نحو ٢٠٠ طالب من جامعة شرق النيل في ضاحية اخرى. وأضافوا ان الطلبة حاولوا اغلاق الطريق خارج الجامعة. ودعت احزاب المعارضة الرئيسية في السودان الى احتجاجات ضد اجراءات التقشف لكنها لم تتمكن من اقناع اعداد كبيرة بالنزول الى الشوارع. وكانت الاحتجاجات اندلعت ليلة السبت الأحد في جامعة الخرطوم عندما تظاهر طلبة محتجون على تردي الاحوال المعيشية، بعد انباء عن توجه الحكومة السودانية الى اجراءات تقشفية وتخفيضات في الإنفاق العام ورفع الدعم عن اسعار الوقود، بسبب انخفاض واردات السودان من بيع النفط بعد انفصال جنوب السودان.